الاقتراحات الفرنسية - الألمانية لنزع السلاح عام ١٩٣٢

- دراسة في الرؤية الاستراتيجية -

الأستاذ الدكتور

عماد هادي عبد علي

imadh.abedali@uokufa.edu.iq

الباحثة

زينب محمد ناظم

zainab.altharib@student.uokufa.edu.iq

جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات

The French-German Proposals for Disarmament in 1932

- A Study in the Strategic Vision -

Prof. Dr.

Emad Hadi Abd Ali

Researcher

Zainab Mohammad Nathom

University of Kufa - Faculty of Education for girls

الملخص:ـ

مثلت الاقتراحات الفرنسية التي تم تقديمها يوم ٥ شباط عام ١٩٣٢، وجهة النظر الفرنسية الراغبة في وضع الطيران المدني والعسكري، بجانب الاسلحة الثقيلة، تحت تصرف عصبة الامم، فضلاً عن انشاء قوة الشرطة الدولية ووضعها تحت تصرف العصبة ايضاً بحجة منع الحرب أو تقديم المساعدة الفورية لأية دولة ضحية اعتداء، هاجس الفرنسيين المستمر، ورغبتها الملحة في تحقيق الامن اولاً ومن ثم نزع السلاح، امام مخاوفها الدائمة من الالمان ومقترحهم الذي قدمه رئيس الوفد الالماني في المؤتمر رودولف نادولني يوم ١٨ شباط عام ١٩٣٢، والداعي إلى تحقيق المساواة مع المانيا، بالشكل الذي حددته وعود الدول الكبرى في ديباجة الجزء الخامس من معاهدة فرساي، " ان نزع سلاح المانيا هذا لا يقصد فيه ان يكون من جانب احادي بالنسبة لألمانيا وحدها، بل من اجل اتاحة الشروع امام فرض قيود عامة على التسلح لجميع الدول "، الا ان الدول الاعضاء اعتبرت مواد ذلك المشروع، تعبيراً عن رفضها للبنود العسكرية، والبحرية، والجوية الواردة في معاهدة فرساي، ورغبتها بتحقيق التسلح؛ اما عن طريق تخفيض تسلح الدول الاخرى إلى المستوى المحدد لها، أو زيادة تسليحها إلى مستوى اسلحتها، الامر الذي عكس الاختلافات الكبيرة في الرؤى الاستراتيجية لأبرز اعضاء المؤتمر، والتي كانت احدى عوامل عدم تحقيق مؤتمر نزع السلاح الهدف الذي اجتمع من اجله.

الكلمات المفتاحية: نزع السلاح، مؤتمر نزع السلاح، عصبة الامم، رودولف نادولني، كورت فون شلايشر، التسلح الالماني.

Abstract:-

The French proposals which presented on 5 February 1932, had represented the French viewpoint that was desiring to place civil and military aviation, in addition to heavy weapons, at the disposal of the League of Nations, as well as the creation of an international police force and placing it at the League's disposal, under the pretext of preventing war or providing immediate assistance for any country would be a victim of aggression, which was the French constantly obsession, and their urgent desire to achieve security first, then the disarmament, in the face of their permanent fears of Germans and their proposal presented by the head of the German delegation at the conference, Rudolf Nadolini on 18 February 1932, which called for achieving equality in the manner The promises of the great powers set out in the preamble of Part V of Versailles' Treaty: "Germany's disarmament is not intended to be unilaterally with respect to Germany alone, but rather to impose general restrictions on armaments for all countries". However, the member states considered The articles of that project expressing its rejection of military, naval and air provisions contained in the Versailles Treaty, and its desire to achieve armament; Either by reducing the armament of other countries to the level specified for them, or increasing their armament to the level of their weapons, which reflected the great differences in the strategic visions of the most prominent members in the conference, which was one of the factors of Disarmament Conference's failure, and not to achieve the goal for which it met.

Keywords: Disarmament, Conference Disarmament, League of Nation, Rudolf Nadolny, Kurt Von Schleicher, German armament.

المقدمة:ـ

ظلت الحرب العالمية الثانية واسبابها من العلامات المعبرة عن اهتمام المؤرخين فيها ، وعلى الرغم من اهتمام الدارسين في دراستها الا ان هذا الاهتمام كان بعيداً عن دراسة المؤتمرات التي شكلت اساساً عميقاً في فهم دائرة الصراع الاساسية بين الدول ، إذ شهدت الدول الاوربية رغبة حثيثة في دراسة المؤتمر وما دار خلفه ، إذ ان المؤتمر عقد لنزع السلاح لكن كل الدول لم تكن مستعدة للتضحية بمحاولات تأمين نفسها ازاء اعدائها ، وشكلت العلاقات الالمانية – الفرنسية عاملاً رئيسياً في انعقاد المؤتمر ، إذ توخى البحث طرح عدة اسئلة خاصة بالدوافع التي حركت الدول للمشاركة في اعمال المؤتمر رغم عدم ايمانها بأهدافه ومبادئه وعدم استعدادها للالتزام بمقرراته وبنوده ، كما شكل العامل الاقتصادي دوراً كبيراً في تحريك الدول للمشاركة في اعمال المؤتمر ، إذ ان التفسيرات السببية التي ركزت على العلاقات بين الفاعلين لدراسة المنطق الخاص لعمل المؤسسات الدولية في تلك المدة ، كما طرح البحث تساؤلاً بشأن طبيعة تفسير الدولة النازية من خلال مواقف المستشار الالماني هتلر من المؤتمر التي انعكست في طلبه للمساواة الالمانية مع جميع الدول في عملية التسلح ، ومن ثم الانسحاب الالماني من المؤتمر مع بقاء الصلات الرسمية والمراسلات مستمرة دون جدوى.

هدف البحث إلى دراسة وتوضيح المقترحات الفرنسية والالمانية في مؤتمر جنيف لنزع السلاح ، ومحاولة دراستها استراتيجياً مع ما رغبت فيه الدولتين من تحقيق مصالحها من خلال عقد المؤتمر ، إذ سعت فرنسا إلى التمسك بسياستها الرامية إلى ان السلام والضمان الجماعي يجب ان يسبق نزع السلاح ، اضافةً إلى تشكيل قوة بوليس دولية تحت ادارة عصبة الامم بغية استخدامها عند مخالفة المادة (١٦) من ميثاق عصبة الامم ، في حين طالبت المانيا بحقها في صناعة الاسلحة وتأسيس الجيش ، وبالتالي تحقيق المساواة بينها و باقي الدول الكبرى التي لم يتم نزع سلاحها اعقاب الحرب العالمية الأولى.

اعتمد البحث على جملة من المصادر ، تأتي محاضر جلسات المؤتمر المؤتمر لعام ١٩٣٢ " R. C. for the Reduction and Limitation of Armaments (Verbatim Records of Plenary Meetings) , Series A , Vol. I , (Geneva: League of Nations Publications , 1932) " ، مؤتمر تخفيض الأسلحة والحد منها (المحاضر الحرفية للاجتماعات العامة)، السلسلة أ، المجلد الأول " ، احدى منشورات عصبة الامم League

of Nation لعام ١٩٣٢ ، والذي عرض وبالتفصيل مجريات ما دار في المؤتمر خلال اجتماعات الجلسات العامة للفترة ٢ شباط – ٢٣ تموز عام ١٩٣٢ ، مشيراً إلى ما القاه اعضاء المؤتمر من اقتراحات اولية اثناء القاء كلماتهم خلال الجلسات العامة ، بجانب الاقتراحات المكتوبة ، التي كان ابرزها الاقتراح الفرنسي ، الذي قدمه رئيس الوزراء الفرنسي اندريه تارديو André Tardieu ، فضلاً عن عرض الاقتراحات الالمانية ، التي قدمها رئيس الوفد الالماني في المؤتمر رودولف نادوليني Rudolf Nadolny، الا ان العرض الباقي كان لردود افعال الدول الرسمية حول تلك المقترحات ، على اعتبار ان محاضر الجلسات كانت رسمية، لتسعفنا باقي المصادر في التفاصيل الاخرى المتعلقة بالمقترحات الاخرى، كان من اهمها وثائق وزارة الخارجية الامريكية ، " The Foreign Relations of the United States " ، " F. R. U. S. " ، والتي افادت البحث كثيراً حول عرض مواقف الولايات المتحدة الامريكية من المقترحين ، بجانب مناقشات وفدها في المؤتمر سواء في الجلسات العامة أو في اجتماعات اللجان ، بالإضافة إلى الاعتماد على دورية " Survey of International Affairs 1932 " لمؤلفها ارنولد توينبي Arnold J. Toynbee ، الذي تطرق إلى دراسة مسألة نزع السلاح من خلال مؤتمر جنيف لعام ١٩٣٢، خلال مدة المناقشات العامة ابتداءً من يوم ٢ شباط عام ١٩٣٢ وحتى تعطيل جلساته لعطلة عيد الفصح الأولى في ٢٣ تموز من العام نفسه ، هذا بالإضافة إلى عرض المقترحات الفرنسية والالمانية ومواقف الدول الاعضاء منها ، فضلاً عن الرجوع إلى البحوث الاجنبية ومنها " France and the World Disarmament Conference 1932-1934 " ، " فرنسا ومؤتمر نزع السلاح العالمي ١٩٣٢-١٩٣٤ " ، لـ ثوماس دافيس Thomas R. Davies ، في الاشارة إلى ما تضمنه المشروع الفرنسي من مقترحات ، بالإضافة إلى اهداف فرنسا من وضعه بالشكل الذي جعل من تحديد الاسلحة ذات الطابع الهجومي بيد منظمة دولية واحدة ، بجانب تطرقه إلى الاختلافات الفرنسية والالمانية ، عند الحديث عن مواقف كلا البلدين من مشروع الاخرى ، هذا بجانب الاعتماد على جريدة " Le Temps " اليومية الفرنسية ، حول جميع ما يتعلق بعرض تارديو للمقترح الفرنسي ، ومواقف الدول الاعضاء منه ، وتفاصيل اخرى تتعلق بمواقف وفدهم داخل المؤتمر.

المبحث الأول

المقترح الفرنسي لنزع السلاح

أولاً: نص المقترح:

قدم رئيس الوزراء الفرنسي ورئيس الوفد في المؤتمر اندريه تارديو André Tardieu [١] النص الكامل للمقترحات نيابة عن الوفد الفرنسي إلى المؤتمر يوم ٥ شباط والتي جاء فيها:

تدرك الجمهورية الفرنسية خطورة حل مسألة نزع السلاح ، في الوقت الذي يعاني فيه العالم من التوتر الاقتصادي والسياسي، والتي تسلط الضوء دائماً على ضرورة وجود منظمة دولية في ظل هذا العالم المضطرب، واستناداً لاستجابتها إلى النداءات المتكررة من عصبة الامم League of Nation [٢] في سبيل تحقيق قضية نزع السلاح، تقدم حكومة الجمهورية مشروعها لنزع السلاح، والمبني اساساً على مذكرتها المؤرخة بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٣١ ، والمكونة مما يلي:

الجزء الأول: وضع الطيران المدني والعسكري تحت تصرف عصبة الامم:

في ظل التطور التقني المستمر، وما نتج عنه من المنافسة دولية في التصنيع الحديث للأسلحة ، تقترح الحكومة الفرنسية تدويل الطيران المدني ، في ظل نظام تعمل العصبة على تنظيمه للنقل الجوي المدني، يعهد به إلى المنظمات القارية، لتشغيل النقل الجوي عبر القارات ، وتحت رعاية العصبة ، مع تقديم التسهيلات الضرورية لتحقيق الاستيلاء عليها ، ذلك إلى جانب تحديد اقصى حمولة غير مرخصة للطائرات المرخص بقائها بيد الدول ، والتي يتم تحديدها من قبل الاطراف المتعاقدة بعد رأي خبرائها ، مع عدم بناء اية طائرات مدنية جديدة ، ابتداءً من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية ، أو حتى استخدام الطائرات المدنية في استخدام عسكري؛ وذلك لتجنب استخدام هذه الطائرات في القصف الجوي ، فضلاً عن حجز الطائرات العسكرية ذات الحمولة الاكبر مما يتم تحديده من قبل الدول الاطراف في الاتفاقية ، ذلك انه يجوز لأي عضو من هذه الدول المتعاقدة في حال تعرضها للعدوان ، استخدام جميع ما لديها من طائرات مدنية أو عسكرية ، بما في ذلك الطائرات الموجودة تحت رعاية العصبة أو المخطط لوضعها تحت رعايتها[٣].

الجزء الثاني: وضع بعض الادوات البرية والبحرية تحت تصرف العصبة:

تقترح حكومة فرنسا وضع الاسلحة الثقيلة ، والتي حددتها في بطاريات المدفعية Artillery Batteries[٤] الثقيلة؛ وسفن الخط المجهزة بمدافع عيار اكبر من ٢٠٣ملم ، أو حمولة اكبر من ١٠,٠٠٠ طن؛ وغواصات ذات هياكل أو حمولة اعلى من ذلك ، جميعها تحت تصرف العصبة ، وفي حال تعرض احدى الدول المتعاقدة لأية هجوم ، تقوم بإخطار العصبة منذ البداية؛ بهدف توفير جميع وسائل الدفاع الخاصة بها[٥].

الجزء الثالث: انشاء قوة شرطة دولية لصالح عصبة الامم:

بهدف منع الحرب أو تقديم المساعدة الفورية لأية دولة ضحية اعتداء ، تقترح فرنسا انشاء شرطة دولية تحت رعاية عصبة الامم ، تمتلك حق المرور بحرية في اراضي الدول المتعاقدة في اوقات الازمات ، قوات حازمة ومتاحة باستمرار ، وستتألف هذه القوة ، من وحدات يتم توفيرها من قبل الدول الكبرى بحسب نسبة يتم تحديدها ، ومؤلفة من فرقة بحرية؛ ومجموعة طيران مختلطة ، تجارية تعبئها العصبة وعسكرية؛ بجانب الادوات البرية مع الافراد والذخيرة ، وفرنسا مستعدة للمساهمة بلواء مختلط ، مكون من فرقة بحرية خفيفة ومجموعة مختلطة من الطيران والمراقبة ، يمكن زيادتها اختيارياً بناءً على توصية من عصبة الامم ، أو في حالة العدوان[٦].

الجزء الرابع: حماية السكان المدنيين:

بهدف حماية المدنيين ، اعتمدت فرنسا عدة قواعد ، يجب تطبيقها دون شروط ، منها حظر اطلاق الطائرات ، والمدفعية البرية والبحرية ، حاملة لقنابل حارقة أو تحتوي على غازات كيمياوية سامة ، توجه لأي هدف كان ، بجانب حظر القصف كلياً سواء بالطائرات أو المدفعية ، على جبهة المعركة البرية ، يستثنى من ذلك ، الارض التي تكون قاعدة للطيران الحربي ، والمدفعيات المتواجدة في مناطق بعيدة ، وكذلك على طول السواحل البحرية ، مع استثناءات قواعد الطيران وبطاريات المدفعية ، ذلك ان انتهاك ما تم يحظره سابقاً يعبر تهمة، ومن قام بذلك يكون قد لجأ إلى الحرب بالمعنى المقصود[٧].

الجزء الخامس: شروط تنظيم السلام:

تدرك حكومة الجمهورية ان تحقيق المقترحات السابقة ، ينطوي على مجموعة من التدابير السياسية تمثل الوسائل التي يمكن من خلالها الوصول إلى الغاية ، ذلك ان الوسائل التقنية غير كافية لضمان التخفيض والامن ، وبالتالي ضرورة التعاون والعمل المشترك بهدف تحقيق الغاية ، بجانب جملة من الامور المفروضة على العصبة ، منها الالتزام بالتحكيم؛ وتعريف المعتدي ، مع اتخاذ القرارات السريعة المطابقة مع ما تم تحديده من قوانين، فضلاً عن وجود الرقابة الدولية[٨].

ويتضح مما سبق ان المشروع الفرنسي لنزع السلاح يقتضي دوراً كبيراً لعصبة الامم ، فضلاً عن دور دولي كبير والتزام بتحقيق الامن الجماعي والذي كان هاجس الفرنسيين امام الالمان.

ثانياً: اسباب وضعه:

برر تارديو اقتراحه ذلك ، إلى انسجامه مع اهداف المؤتمر ، وعهد العصبة ، لاسيما المادة ٨ من العهد بشكل خاص والتي نصت على " **ان صون السلام يتطلب تخفيض الاسلحة الوطنية إلى ادنى نقطة تتفق والامن القومي** " ، كما انه مبني على مسودة اتفاقية عام ١٩٣٠، إلى جانب اعتبار فرنسا ان عصبة الامم المنظمة المرنة في السيطرة على الاحداث لا تمتلك اية وسيلة تأمن من خلالها تنفيذ اقتراحاتها ، فضلاً عن معاناة الشعب الفرنسي من الحروب ، وما اودت به إلى خسارة الملايين حياتهم ، وما خلفته من دمار ، في الوقت الي باتت تشكل فيه النفقات العسكرية من عبأ كبيراً على البلدان اعضاء العصبة[٩].

اشار استمرار المخاوف الفرنسية من المانيا ، لاسيما بعد انهاء احتلال الراينلاند Rheinland [١٠]، في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، على اثر انتهاء الغرض من هذا الاحتلال ، الا وهو ضمان تأمين فرنسا من اية هجمات المانية جديدة ، والتي تعتبر دولياً انتهت حال توقيع اتفاقية لوكارنو عام ١٩٢٥ (التي اعتبرتها دول الحلفاء ضماناً كافياً لأمن فرنسا) ، إلى جانب ضمان التزام المانيا بدفع التعويضات ، والذي حققته خطة يونغ Young's Plan[١١] لتنظيم دفعها ، وبالتالي انتهت الضمانات الامريكية والبريطانية للأمن الفرنسي ، وانتهت مراقبة الجيش الالماني مع نهاية الاحتلال ، إلى عامل وضع فرنسا لهذا المشروع[١٢].

ثالثاً: الاهداف:

يرجع المؤرخ البريطاني الشهير ارنولد جوزيف توينبي ، في دوريته " **Survey of National Affairs 1932** " ، إلى الموقف الفرنسي في استباقه لأعضاء المؤتمر ، والتي وصفها بالـ " **المناورة** " ، حتى قبل بدأ المناقشات العامة ، ومناقشة مشروع اتفاقية عام ١٩٣١، هو رغبة تارديو في اخذ زمام المبادرة ، والسيطرة على المناقشات ، من خلال التأكيد على المفهوم الفرنسي " **الامن اولاً** " ، حيث لا يزال تأليف نظام امني ، يسبق أي تخفيض للتسلح ، مسيطراً على العقل الفرنسي ، وعامل مهم في الحد من مخاوف السيطرة والحروب[١٣]، كما ان تقديم الخطة في بداية المؤتمر مباشرةً ، يعطي فرنسا سلطةً اخلاقية كبيرة؛ لأنه سيجعل من الصعب القاء اللوم عليها في حال فشل المؤتمر ، فهو بذلك جانب اظهار حسن النية لدى الوفد الفرنسي[١٤] ، في الوقت الذي اوضح فيه المؤلف توماس دافيس ، ما اكدت عليه الوثائق في ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية ، بأن اولئك الذين وضعوا خطة تارديو ، لم يكونوا يعنوا نزع السلاح على الاطلاق، وهو الامر الذي اكده احد واضعيها لويس اوبيرت Louis Aubert[١٥]، عندما اعترف بشكل خاص ، بأن المفهوم المركزي من الخطة وهو العمل المشترك ضد المعتدين ، مفهوم " **غير واقعي** " ، إذ ان الاقتراح كان حقيقة كـ " **تكتيك** " ، فقط لكونوهم كانوا لا ينظرون إلى المؤتمر على انه حقيقة واقعية فعلياً، بل انه استراتيجية ديماغوجية ومسرحية ، تكون بشكل مناورات تهدف إلى كسب تأييد الرأي العام العالمي بأفكار بسيطة[١٦].

رابعاً: علاقته بالاستراتيجية العامة لفرنسا:

تعد خطة تارديو احياءً واستمراراً للمشروع الفرنسي أو الممارسة الدبلوماسية الفرنسية في فترة ما بين الحربين ، التي وضعت من قبل رئيس الوزراء ريمون بوانكاريه Raymond Poincaré[١٧] ، بموافقة رئيس الجمهورية الكسندر ميللر Alexandre Millerand[١٨] ، في عام ١٩٢٣ ، والقائم على اساس وجود نوعين من المساعدة احدهما مكمل للآخر ، والتي يتم تمثيلها من خلال وجود نوعان من الاتفاقيات؛ ثنائية دفاعية[١٩] ، بجانب معاهدة عامة ، حيث كانت فرنسا تبحث باستمرار خلال تلك المدة ، عن نوعين من الحلفاء ، يعاني الأول من الحروب ، ويستطيع الآخر من اشراك جيوشاً كبيرة في الحروب ، حيث ارادت فرنسا تأمين نفسها من جهة ، وادخال جيوش دول اخرى في حالة حدوث الحرب وتهديد امنها بهدف الدفاع من جهة ثانية ، الفكرة الاساس في مشروع التدويل الذي اعلن عنه تارديو في المؤتمر[٢٠].

تأثرت قضية نزع السلاح بالوضع السياسي الفرنسي المتأرجح بين سيطرة الاحزاب على السياسة الداخلية ، ففي الوقت الذي وضعت فيها المذكرة الفرنسية ١٥ تموز ١٩٣١ ، والمشروع الفرنسي المبني عليها ، كان اندريه تارديو ، وزيراً للحرب في حكومة بيير لافال Pierre Laval[٢١] المستقل ، في الوقت الذي كانت فيه السياسة الداخلية تعاني من وضوح ادوار التيارات السياسية ، اليمين واليسار[٢٢] والمعتدلين ، فحينما كان النقاش في المجلس الاعلى للدفاع الوطني Conseil Supérieur de la Défense Nationale[٢٣] ، حول وضع الخطة من خلال لجنة خاصة مؤلفة من عدد من الجنرالات المختلفة في انتماءاتها، عقدت اجتماعاتها في ٢٧ تشرين الأول ١٩٣١ وما بعده ، رفض جنرالات وزارة الحرب والبحرية من اليسار التخفيض بل طالبوا بزيادة التسلح ، الامر الذي اثار استياء المعتدلين ، وامام موقف الحكومة الفرنسية الداعي لنزع سلاح الحرب ، وضع تارديو خطته ، بالتعاون مع الجنرالات ، والتي كانت مسألة التدويل ابرز ما جاء فيها ، التي تعود لمقترحها جوزيف بول بونكور Joseph Paul Boncour[٢٤] ، والتي حظيت بتأييد المنظمات الداعمة لفكرة الاممية، بجانب فرنسا كلها ، باستثناء رفض اليسار المتطرف ، وفي الاشارة إلى موافقة بعض الجنرالات ، على الرغم من اعتبارهم وجود فكرة الجيش الدولي بالطوباوية ، الا انهم وافقوا على الخطة ، كموقفاً كريماً منهم تجاه الرأي العام المؤيد للقضية[٢٥].

خامساً: موقف الدول الاعضاء من المقترح:

عارض ممثلي الدول الكبرى مقترحات الوفد الفرنسي ، في الوقت نفسه وعدوا بدراستها ، واعلنوا استعدادهم لدراسة اية مقترحات اخرى تحقق الهدف من اجتماعهم هذا ، ففي الوقت الذي يعارض فيه الرأي العام البريطاني المشروع ، كون تكدس الاسلحة بيد عصبة الامم ، بالشكل الذي يجعلها دولة عظمى ، وهذا مخالفاً لسيادة بلده الوطنية[٢٦] ، نلاحظ البرود والتجاهل التام والواضح في الصحافة البريطانية ، ولم يشر اليها الا من خلال كلمة رئيس الوفد البريطاني جون سايمون John Simon[٢٧] في المؤتمر يوم ٨ شباط ، حيث وعد بدراستها ، كما اعلن رغبته في العمل باتفاقية عام ١٩٣٠ التابعة للجنة التحضيرية اساساً للمناقشة ، مسلطاً الضوء في الوقت نفسه على ضرورة التمييز بين الاسلحة الهجومية والدفاعية كاقتراح تكميلي للوثيقة ، بهدف الوصول إلى معاهدة متكاملة[٢٨] ، ليعبر هذا

التجاهل عن موقف الحكومة البريطانية المعارض للخطة الفرنسية ، معتبرةً اياها بالمرهقة للضمير البريطاني[٢٩].

كما عرض الرأي العام الامريكي المشروع؛ كونه صعب التنفيذ ، ووصفه اخرون بالمستحيل ، باعتباره تدخلاً في شأن بلاده[٣٠] ، اوضح وفد الولايات المتحدة الامريكية موقفه في كلمة رئيس الوفد هيو جيبسون Hugh S. Gibson[٣١] في المؤتمر يوم ٩ شباط ، من خلال تأكيده على اهمية الاعتماد على اتفاقية اللجنة التحضيرية اساساً لعمل المؤتمر ، مع اقتراحات اخرى ، وصفها بالأفكار ، التي تتمثل في رغبتها بتمديد العمل بمعاهدات واشنطن ولندن ، مع تطبيق التخفيض النسبي للقوات البحرية فيها على باقي البلدان في حال انضمامها إلى اتفاق واشنطن ، في الوقت الذي دعت فيه إلى تخفيض القوات البرية إلى حد ابقاء قوات للحفاظ على النظام ، بجانب دعوتها الالغاء التام للغواصات ، والاسلحة الكيمياوية ، والدبابات، والمدافع الثقيلة ، باعتبارها اسلحةً للعدوان ، مؤيدةً بذلك الموقف البريطاني في التميز بين ما هو هجومي ودفاعي من الاسلحة ، أي اقتراحه بتحقيق نزع السلاح النوعي[٣٢].

آثار المشروع الفرنسي غضب الشعب الالماني ، فقد اعتبروا بنود الطيران المدني موجهة ضد المانيا بالتحديد[٣٣] ، في الوقت الذي عبرت فيه الحكومة الالمانية عن معارضتها من خلال كلمة مستشاره هاينريش برونينغ Heinrich Brüning[٣٤] ، في المؤتمر ، في ان نزع سلاح المانيا يجب ان يتبعه نزع سلاح عام ، ويمكن لألمانيا من الناحية القانونية ، والاخلاقية، ان تدعي ذلك كحق عام لا جدال فيه ، كما دعا تحقيق المساواة في التخفيض إلى الحد الادنى المنصوص عليه في عهد العصبة ، كما اعلن رفض حكومته ، اتفاقية عام ١٩٣٠ ، كأساس منظم لعمل المؤتمر؛ كونها لا تلبي احتياجات اللحظة ، مع اعتراضها على طريقة تمرير بعض موادها ، مؤكداً بأن المانيا ستقدم مقترحاً إلى المؤتمر؛ لمعالجة ما فيه من عيوب، معلناً في الوقت نفسه الشكوك ، حول مدى نجاح انشطة العصبة فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح، وان نتائج المؤتمر الحالي كافيةً لتبديد تلك الشكوك ، ومقابل ذلك عرض رغبة الحكومة الالمانية، (التي كررها وبشكل ملفت اثناء كلمته)، تحقيق النزع العام للسلاح ،على قدم من المساواة ، ولجميع الدول الاعضاء، بالشكل الذي يضمن لجميعها، درجة مماثلة من الامن، مع اعلانها على استعدادها لمناقشة ما يعرض

على المؤتمر من مقترحات للوصول نتيجة عادلة ودائمة[٣٥].

انتقد الرأي العام الايطالي المقترح ، على انه من غير الممكن بناء قوة مسلحة تتكون من مجتمعات مختلفة وغير متجانسة[٣٦] ، كما انه جانب من الحصول على تأييد الرأي العام للانتخابات البرلمانية التي ستقام في شهر نيسان ، كما انها جانب من تحقيق السيطرة والهيمنة الفرنسية ، بالشكل الذي يضمن امنها ، من خلال تأليف نظام من اقتراحها[٣٧] ، في الوقت الذي بين فيه رئيس الوفد الايطالي داينو غراندي Dino Grandi[٣٨] ، من خلال كلمته في المؤتمر يوم ١٠ شباط ، بأن الاقتراح الفرنسي اثار مشاكل قانونية ، وسياسية ، وتقنية ، أثرت على هيكل المعاهدة ، مؤكداً في الوقت نفسه عن استعداد بلاده قبول الخطط المتعلقة بالإلغاء التام للبوارج، والغواصات ، وحاملات الطائرات ، بجانب المدافع الثقيلة وبكل انواعها ، فضلاً عن الغاء القصف بالطائرات، والقضاء على جميع أنواع الوسائل العدوانية للحرب الكيماوية والبكتريولوجية ، مع تأييدها للرأي الامريكي ، فيما يتعلق بتأييد القيود الموجودة في اتفاقيتي واشنطن ولندن[٣٩].

اما بالنسبة لموقف الاتحاد السوفيتي ، انتقد مكسيم ليتفينوف Maxim Litvinov [٤٠] خطة تارديو ، مؤكداً بأن لا علاقة لها بنزع السلاح ، حيث انتقد وبشكل سلبي ، مسألة امداد عصبة الامم بالجيوش الدولية، فليس من المعقول ان يضع الاتحاد السوفيتي امنه وقواته بيد العصبة ، المؤلفة من دول من الواضح انها معادية لها ، وليست له علاقة مباشرة معها ، [٤١]، كما ان فكرة تكديس الجيوش في يد قوة واحدة لا يعني امتناع الدولة من مهاجمة خصمها والمنظمة التي تؤيده ، ودليلنا على ذلك هو الحرب السابقة ، حيث نجد ان مفهوم الدولة المهاجمة انها لا تتعامل مع دولة واحدة ، وانما مع دول عديدة ، لم يمنعها من تنفيذ خططها ، كما انه كيف لدولة ان تضع جيوشها لمساعدة دولة اخرى دون ان يكون أي تأثير مباشر للحرب عليها ، وقد تكون هي نفسها لديها خلافات معها ، مشيراً بأن افضل طريقة لتنظيم العالم ، تتم من خلال منع الحروب ، وتحقيق الامن ، من خلال نزع السلاح الكامل ، والذي يمكن تحقيقه عن طريق النزع التدريجي للسلاح[٤٢] ، وعلى اعتبار ان اتفاقية اللجنة التحضيرية تعتبر غير كافية ، يقترح الاتحاد السوفيتي التدمير الكامل لأكثر انواع الاسلحة عدوانية ، بما في ذلك الدبابات ، المدافع الطويلة المدى ، السفن التي تزيد

حمولتها عن ١٠,٠٠٠ طن ، مدافع السفن الحربية الاكثر من ١٢ بوصة ، حاملات الطائرات ، المناطيد العسكرية ، والطائرات ذات الحمولة الكبيرة ، فضلاً عن القضاء التام على مخازن القنابل أو اية انواع اخرى تستخدمها الطائرات للقصف ، إلى جانب جميع ادوات ووسائل ومواد الاسلحة الكيمياوية والبكتريولوجية ، بالإضافة إلى ذلك اعلن الاتحاد السوفيتي استعداده لمناقشة المقترحات الاخرى التي تهدف تحقيق خفض التسلح ، ودعمه للأقرب اليها [٤٣].

ويبدو مما تقدم ان هدف المشروع الفرنسي تشكيل قوة بوليس دولية للسيطرة على العالم، ويأتي ذلك من خلال الدور الكبير الذي تلعبه فرنسا وبريطانيا في السيطرة على عصبة الامم ، لاسيما بعد الانسحاب الامريكي من مشروع العصبة ، ليبقى لبريطانيا وفرنسا دوراً مؤثراً وفاعلاً على جميع فعاليات عصبة الامم ، لذا كان الاقتراح الفرنسي لتدويل الاسلحة وانشاء قوة بوليس دولية لها الدور الفاعل في تشكيلها وقيادتها.

المبحث الثاني

المقترح الالماني لنزع السلاح

أولاً: نص المقترح:

اعلن رئيس الوفد الالماني في المؤتمر رودولف نادولني Rudolf Nadolny [٤٤] ، انه من الافضل ان يقوم الالمان بتثبيت الاقتراح الذي اعلن عنه مستشار الرايخ برونينغ؛ بهدف عرض مشروع نزع السلاح العام ، الوعد الذي اعلن عنه في ديباجة الجزء الخامس من معاهدة فرساي، إلى جانب توضيح وجهة النظر الالمانية في مسألة نزع السلاح ، وبسبب العيوب الغير مقبولة في اتفاقية عام ١٩٣٠ بالنسبة لألمانيا ، تقدم الحكومة الالمانية الاقتراحات الاتية[٤٥]:

١-القوات البرية:

تحديد افراد القوات البرية عن طريق التجنيد الطوعي ، وفي حال تم الاتفاق عليه ، فيجب ترك امر اختيار التنظيمات العسكرية للدولة نفسها ، كما سيكون في حالة الجيوش المجندة ، وجود عدد كافي من الاحتياطات اللازمة والمدربة (الجزء الرئيسي من الجيش في حالة الحرب)، وفي ظروف خاصة ، يجب ايلاء الاعتبار للدول التي لديها مليشيات ، فضلاً عن تحديد عدد

الضباط في الجيش ، إلى ادنى رقم ممكن من العدد الاجمالي للجيوش ، وقوات الدرك والشرطة ، التي يجب ان تكون محددة بأحكام واستثناءات في حال استخدامها لأغراض عسكرية[٤٦] ، وفيما يتعلق بالأسلحة الملازمة لها ، فيحظر استخدام الاسلحة التي تزيد عما يأتي:

جدول رقم (١)

الاسلحة البرية المحظورة[٤٧]

المواد أو الاسلحة	القلاع الداخلية أو الاعمال الميدانية	القلاع الخارجية
المدافع	١٥٠ ملم	٧٧ ملم
مدافع الهاوتزر ((يضرب مواقع ابعد لكن بسرعة ابطئ))	٢١٠ ملم	١٠٥ ملم
قذائف الهاون	١٥٠ ملم	١٥٠ ملم

والتي تحدد على حسب الفئات والكميات ، إلى جانب وجود الاستبدال الموحد في مخازن جميع الدول التي تطبق نزع السلاح ، باستثناء البلدان التي لا تمتلك مصانع أو ورش خاصة لصناعة الاسلحة ، التي يسمح لها بأن تحتفظ بمخزونات احتياطية معينة من الاسلحة ، كما يسمح ببناء وصيانة الحصون، والاعمال التي تشكل بسبب قربها من الحدود خطراً مباشراً على البلد المجاور[٤٨].

٢-القوات البحرية:

يتم تخفيض اقصى حمولة لمختلف انواع السفن، في وقت واحد، مع تخفيض نسبي للمجموع، فيجب ان لا تتجاوز أي سفينة حربية في المستقبل حمولة ١٠,٠٠٠ طن، وان لا تحمل مدافع تزيد عن عيار ٢٨٠ ملم، فضلاً عن حظر الغواصات، وصيانة حاملات الطائرات[٤٩]، والى جانب ذلك توجد انواعاً معينة من السفن، حدد المقترح حمولتها بما يلي:

جدول رقم(٢)

الاسلحة البحرية المحظورة[٥٠]

السفن الحربية	الحمولة
البوارج	يجب ان لا تتجاوز حمولتها ٦٠٠٠ طن أو تحمل مدفعية ذات عيار يزيد عن١٥٠ ملم
الطرادات	لا تتجاوز حمولتها ٨٠٠ طن ، أو عيار مدافعها يتجاوز ١٠٥ ملم
المدمرات	= =

أما بالنسبة إلى افراد القوات البحرية ، فيتم تجنيدها طوعياً ، كما في القوات البرية ، وتحديد نسبة مئوية لضباطها ، كحد اقصى لهم ، هذا إلى جانب ابقاء التحصينات الموجودة على الساحل أو الحدود الحالية لكل دولة ، مع الغاء التحصينات التي تتحكم في الممرات المائية؛ لضمان مرور حر عند الانتقال بينها(٥١).

٣-القوات الجوية:

حظر صيانة القوات الجوية من أي نوع ، بجانب تدمير اجمالي القوات الجوية ، الموجودة في الخدمة ، أو الاحتياط ، أو المخازن ، باستثناء تلك المسموح بها للاستخدام من قبل القوات البرية والبحرية ، اضافةً إلى حظر جميع القنابل ، والرشاشات أو اية اسلحة اخرى ومواد تلقيها الطائرات العسكرية من الجو ، ولأجل تطبيق الحظر على القوات الجوية، يتم الغاء أي تدريب ذو طابع عسكري ، حتى في حالة الطيران المدني(٥٢).

٤- بنودعامة:

يحظر الاستخدام العسكري للأسلحة الكيميائية ، والغازات الخانقة أو السامة ، وجميع المواد المماثلة لها ، كما يحظر وبشكل صارم تصنيعها ، وتصديرها أو استيرادها ، كما لا يم تصنيع الاسلحة والذخائر الا في عدد محدود من المصانع والورش الخاصة أو الحكومية ، الا في عدد محدود منها ، بجانب تعهد الحكومات ، بعدم تجاوز الانتاج للكميات المسوح بها ، ويستثنى من ذلك البلدان التي لا تستطيع تصنيعها ، والتي يسمح لها باستيراد اللازم منها وبشكل محدود ، بالإضافة إلى اشارتها إلى تبادل معلومات الانفاق ما بين الدول الاعضاء ، استناداً إلى المادة ٨ من عهد عصبة الامم ، في الوقت الذي تدعو فيه إلى تخفيض الانفاق على الاسلحة ، وما يصاحب ذلك تلقائياً ، من التخفيف التلقائي للأعباء المالية الناتجة عن المستوى العالي والمبالغ فيه من التسلح ، كما تشير إلى ضرورة وجود الرقابة ، لضمان تنفيذ بنود نزع السلاح ، والذي يتعين على المؤتمر، وضع مجموعة من الاجراءات والتدابير التقنية والتنظيمية بشأن الاجراءات والمدة التي يتعين على مختلف الدول القيام بها للتنفيذ(٥٣).

ثانياً: الخطر الالماني يبزغ من جديد:

على الرغم من اعلان نادوليني اهداف الحكومة الالمانية من هذا الاقتراح ، والتي يمثلها تحقيق نزع السلاح النوعي والكمي ، بجانب حماية السكان المدنيين ، فضلاً عن تحقيق هدفها

المعلن سابقاً ، الا وهو تطبيق التخفيض بين الدول الاوربية وبشكل متساوي ، دون تجاهل البنود الواردة في معاهدة فرساي[٥٤] ، لاسيما الوعد الموجود في ديباجة الجزء الخامس منها، هذا إلى جانب رفضهم مشروع اتفاقية للجنة التحضيرية ، وعلى الرغم من ذلك ، اعتبر المشروع توضيحاً لموقف المانيا بالخروج عن قيود نزع السلاح التي فرضتها عليها معاهدة فرساي[٥٥] ، لاسيما مسألة التجنيد ، وباقي انواع الجيوش المنظمة ، ذلك انه لابد من ان يذكر ، توافق الخطة مع دعوات عصبة الامم ، وميثاق كيلوج ، فيما يتعلق بإدانة الاسلحة الهجومية في الحروب ، وبذلك لم تضيف المقترحات الالمانية شيئاً جديداً لموقفها السابق[٥٦].

اعتبرت الدول الاعضاء بأن المانيا تخلق بموقفها المعلن هذا مخاطراً جديدة على السلام، من خلال الغاء البنود العسكرية ، والبحرية ، والجوية لمعاهدة فرساي ، واستبدالها باتفاق تتم الموافقة عليه بشكل طوعي بين الدول ، حيث عملت على تباع سياسة ديناميكية بحتة ، تهدف إلى تحقيق التساوي في القوى بين الدول الاوربية والمانيا ، عن طريق مراجعة البنود الاقليمية للمعاهدات ، الامر الغير ممكن قانونياً ، فمن الناحية القانونية ، لا يوجد اساساً للمطالبة بالمساواة، الا عن طريق الحرب ، في الوقت الذي بررت فيه المانيا موقفها ، بأنه من غير المعقول التزامها بنظام فرض عليها نتيجة حرب فاشلة ، والذي يعبر عن رفضها لقانون فرساي ، ورغبتها بتحقيق التسلح على ارض الواقع؛ اما عن طريق تخفيض تسلح الدول إلى المستوى المحدد لها ، أو زيادة تسليحها إلى مستوى اسلحتها[٥٧].

ثالثاً: علاقته بالاستراتيجية العامة لالمانيا:-

استنفذت المانيا صبرها واعلنت عزمها على اتخاذ موقف محدد بشأن مسألة المساواة ، ذلك الموقف الذي تم التعبير عنه من خلال التصريحات الاستفزازية وشديدة اللهجة لوزير الدفاع الالماني كورت فون شلايشر kurt Von Schleicher [٥٨] ، يوم ٢٦ تموز عام ١٩٣٢ ، حيث اعلن ومن خلال الاذاعة الالمانية ، بأن مؤتمر نزع السلاح **" كارثي في الفشل"**، ووعد بإعادة تنظيم القوات الالمانية ، بهدف تأمين درجة اكبر من الامن المانيا ، الذي يتناقض مع امن أي دولة اوربية ، تطالب به بلا انقطاع (في اشارة غير مباشرة إلى فرنسا) ، كما انه اشار بأن تحقيق امن المانيا يمكن ان يحصل بطريقتين؛ اما بنزع سلاح باقي الدول وبشكل يتساوى مع التسلح الالماني ، أو اعادة تنظيم القوات الالمانية وبشكل يتساوى وتسلح الدول في ذلك

الوقت، وفي تصريح آخر له ، إلى مراسل صحيفة نيويورك تايمز ، اعلن بأن المانيا لن تعود إلى مؤتمر نزع السلاح ، مالم تمنح حقوقاً متساوية مع الدول الاخرى[٥٩] ، وفي يوم ٢٧ ايلول ، ايد المستشار فرانز فون بابن Franz Von Papen[٦٠] تلك التصريحات ، والتي جاءت متوافقة مع تطلعات كبار ضباط الجيش الالماني ، ومع تصريحات ادولف هتلر Adolf Hitler[٦١] وشعاراته ، بهدف الحصول على تصويت الاغلبية ، في انتخابات الرايخستاغ التي كان مقرراً ان تكون في نهاية الشهر الجاري، يوم ٣١ تموز عام ١٩٣٢ ، والتي كانت نتيجتها وصول ٢٣٠ اشتراكياً إلى مقاعد الرايخستاغ ، من اصل ٦٦١ مقعداً ، حيث فشل في الحصول على الاغلبية في البرلمان ، كما رفضت باقي الاحزاب التعاون وتشكيل حكومة ائتلافية ، وامام مدة طويلة من العمليات الارهابية قام بها النازيون في اوائل شهر اب عام ١٩٣٢، عقدت عدة اجتماعات بين هتلر ، والمستشار فرانز فون بابن، والرئيس بول فون هندنبرك Paul Von Hindenburg[٦٢] ، اختتمت يوم ١٣ اب عام ١٩٣٢ برفض هتلر التعاون، مالم يتم اعطائه السيطرة كاملة على الادارة[٦٣].

والواضح من خلال تلك التصريحات العلنية ، انها كانت مقدمة لدبلوماسية المانية ، تتمثل في الهجوم ، بهدف تحقيق المساواة في التسلح[٦٤] ، من خلال اجراء محادثات سرية وغير رسمية مع الحكومة الفرنسية ، خارج اطار مؤتمر نزع السلاح ، وعلى هذا الاساس ، قدمت الحكومة الالمانية، من خلال وزير الخارجية كونستانتين فون نيوارث Konstantin Von Neurath[٦٥]، مذكرتها إلى السفير الفرنسي في برلين يوم ٢٩ اب عام ١٩٣٢[٦٦] ، اشارت المذكرة إلى ان يكون موضوع النقاش ، حول المنظمة العسكرية الالمانية ، بموجب شروط معاهدة نزع السلاح القائمة على اساس المساواة ، كما انها ستقبل مبدئياً وبشكل غير مشروط، ان تحل هذه المعاهدة " **فيما يتعلق بألمانيا** " ، محل الجزء الخامس من معاهدة فرساي ، بجانب عدم خضوع المانيا لأية قيود ، بعد انتهاء مدة هذه المعاهدة ، وفي الوقت نفسه اقترحت المانيا، التخفيض التدريجي لمدة التجنيد (التي حددتها معاهدة فرساي بـ١٢ عاماً) ، تحديد التوزيع العسكري ، التدريب قصير الامد للقوات الالزامية ، وتحديداً المليشيات؛ بهدف حماية النظام الداخلي ، وحماية الحدود ، بجانب تحديد عدد قوات الميليشيات بـ ٤٠,٠٠٠، قابلة للتجديد كل ربع سنة ، كما المحت المذكرة انه سيتم منح المانيا الدبابات والمدفعية الثقيلة والطائرات العسكرية ، بجانب تأييد الرقابة الدولية ، وتعزيز

الامن[٦٧]، التي ستتفق عليها الدول ، عندما يكون التحديد على اساس المساواة ، على اعتبار هنالك دول ترى في الاسلحة الهجومية ، دفاعية في الوقت نفسه ، وفق اسس معينة.

رابعاً: موقف الدول الاعضاء من المقترح:

انتقدت فرنسا محتوى تلك المذكرة ، على ان المانيا دعت لنزع السلاح ، وبتلك المذكرة وضعت العثرات امام تحقيقه ، وعلى الرغم من ان محتوى هذه المذكرة سرية الا انها وصلت إلى الصحافة الفرنسية ، ونشرت يوم ٦ ايلول عام ١٩٣٢ ، وكان الانتقاد البريطاني ، مشابه لموقف فرنسا ، وعلى اساس ذلك كان رد الحكومة الفرنسية بمذكرة نشرت يوم ١٢ ايلول عام ١٩٣٢ ، اتهمت فيها المذكرة الالمانية ، بانها اعتراف من الحكومة الالمانية بإعادة التسلح، كما يجب الا تلغي معاهدة فرساي ، الا بقرار يصدر من عصبة الامم ، وعلى ذلك الاساس رفضت فرنسا هذا اية اجتماع لها مع المانيا[٦٨] ، وأمام ذلك ابلغت الحكومة الالمانية مكتب المؤتمر يوم ١٤ ايلول، بأنها لم تحصل على مطالبها بتحقيق المساواة في الحقوق، وعلى ذلك الاساس ، سوف لن ترسل ممثلاً لها إلى اجتماعات المكتب التي من المقرر عقدها يوم ٢١ من الشهر نفسه[٦٩].

شاركت الحكومة البريطانية فرنسا ، الموقف في مذكرتها التي نشرت يوم ١٨ ايلول ، مع اقتراح ادراج الجزء الخامس من معاهدة فرساي ، ضمن بنود معاهدة نزع السلاح التي يتم التوصل اليها ، وعلى الرغم من الانسحاب الالماني ووجود تلك الاختلافات ، استأنف المؤتمر اعماله بعد انتهاء العطلة الصيفية يوم ٢١ ايلول ١٩٣٢[٧٠].

ويتضح مما سبق ان المشروع الالماني ، هدف إلى تحقيق الاستراتيجية الالمانية بإعادة تسليح الجيش الالماني ، لاسيما مجالات القوة الجوية والقوة البحرية ، أو بتخفيض اسلحة الجيش الفرنسي والجيش البريطاني إلى حد المساواة مع الجيش الالماني ، ونتيجةً لوصول النازية إلى السلطة في ٣١ كانون الثاني عام ١٩٣٣ ، سعت الحكومة الالمانية الجديدة إلى الانسحاب من المؤتمر وعصبة الامم ، لتخرج من أي التزام لبنود نزع السلاح ثم اللجوء إلى التسلح بكافة الاتجاهات ، بعيداً عن التزامات عصبة الامم والمعاهدات السابقة.

الخاتمة:ـ

١- الواضح ومن خلال ما تم تقديمه من اقتراحات إلى المؤتمر ، عدم وجود توافق كبير على التمييز ما بين الاسلحة العدوانية أو الهجومية ، أو ما يعرف بنزع السلاح النوعي ، وهذا دليل على وجود رغبة في تجنب صعوبات الاختلاف بين الاعضاء ، التي واجهتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر.

٢- عرض المؤتمرون اقتراحاتهم في ضوء مصالحهم وامكانياتهم ، كما ان هذه المصالح والامكانيات كان من المستحيل ان تتطابق ، لذلك عانى المؤتمر اختلافات وآراء شديدة التباين، الامر الذي ادى إلى صعوبة الوصول إلى قرارات جدية وواضحة.

٣- سعت كل دولة إلى تحقيق امنها اولاً ثم الاهتمام بفكرة نزع السلاح ، التي كانت في المرحلة الثانية أو الاخيرة من اهتمام الوفود المشاركة في المؤتمر ، الامر الذي جعل من المؤتمر ساحة سياسية لمناقشة استراتيجيات الدول العسكرية ، لاسيما الدول الكبرى.

٤- مثلت تلك المقترحات حجر العثرة امام نجاح المؤتمر ، فكان نتيجة الاختلاف بين الاطراف، ان لم تستطع لجان المؤتمر على الرغم من تعددها ، من تحقيق أي هدف من اهداف المؤتمر التي عقد لأجلها.

هوامش البحث

(١) اندريه تارديو (١٨٧٦-١٩٤٥): سياسي فرنسي ولد عام ١٨٧٦ ، في بلدة مينتون Menton الفرنسية ، وقبل دخوله في عالم السياسة ، عرف بكتابته المقالات في جرائد فرنسية معروفة ، وهي Le Figaro، و Le Temps ، عضو التحالف الديمقراطي (يمين الوسط) ، شارك في الجبهة عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، خدمةً لبلاده، واعقبها كان الذراع اليمين لـ جورج كليمنصو (رئيس المجلس خلال مؤتمر باريس للسلام) ، وبصفته مندوباً فرنسياً شارك في مفاوضات المؤتمر ، وكانت ابرز ادواره السياسية ، توليه رئاسة الوزراء لثلاث مرات خلال الفترة ١٩٢٩-١٩٣٢ ، حاول خلالها انقاذ اقتصاد فرنسا من تأثير الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٢ ، توفي عام ١٩٤٥. للتفاصيل ينظر:
Maxime Tandonnet (Recherche publiée) , André Tardieu: I'homme En Avance de deux Républiques Sur Son Temps , 2019.

(٢) عصبة الامم: منظمة دولية تأسست اعقاب انعقاد مؤتمر فرساي (الذي انهى الحرب العالمية الأولى) ، مهمتها الحفاظ على السلام العالمي ومنع الحروب ، من خلال تحقيق الامن الجماعي والتسوية السلمية للمنازعات الدولية عن طريق التفاوض والتحكيم ، عقدت اولى اجتماعاتها في العاصمة السويسرية جنيف بتاريخ ١٠ تشرين الأول ١٩٢٠ ، حيث كانت تتألف من ٢٠ عضواً ، اختلفت اعدادهم في كل سنة بالزيادة أو النقصان ، استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث استبدلت بمنظمة الامم المتحدة United Nation ، ينظر:

Serdar Yurtsever and Fatih Mohamad , From the League of Nations to the United Nations: What is Next ? , The Journal of International Social Research , Vol. 12 , No. 62 , New York , 2019 , p. 450-453.

(3)Conférence Du Désarmement (La délégation française propose la création d'une force internationale préventive et répressive) (Texte Du proiet Françis), Le Temps (Journal), N° 25732 , Paris , 7 , Fevrier , 1932 , p.1.

(٤) بطاريات المدفعية: هي عبارة عن مجموعة من المدافع (المدافع الصاروخية ، مدافع الهاورتز ، قذائف الهاون ، قاذفات الصواريخ ، غيرها..) ، تم تنظيمها في وحدة عسكرية منظمة ؛ لتسهيل استخدامها في الحروب بعيداً عن أي تشتت لأنواع المدفعية المستخدمة ، كما انها تطلق على المدافع الموجودة على اسطح السفن الحربية. ينظر:

Giancarlo T. Tomezzoli, The WWII German Heavy Artillery Battery AV67 of Cleusfoz (Finistère - FR) , Sientific Research Publishing , 2017 , p.62.

(5) League of Nation , R. C. for the Reduction and Limitation of Armaments (Verbatim Records of Plenary Meetings) , Op. Cit , p.62.

(6) Arnold J. Toynbee , Survey of International Affairs 1932 , (London: Humphrey Milford , 1933) , p.198.

(7) Conférence Du Désarmement (La délégation française propose la création d'une force internationale préventive et répressive) (Texte Du proiet Françis) , Op. Cit , p.2.

(8) Ibid , p.2-3.

(9) League of Nation , R. C. for the Reduction and Limitation of Armaments (Verbatim Records of Plenary Meetings) , Op. Cit , p.61-63.

(١٠) الراينلاند: منطقة المانية تمتد على طول ضفاف نهر الراين غربي المانيا ، تحد حدودها كلاً من بلجيكا وهولندا وفرنسا ، الامر الذي جعل منها محد انظار وسيطرة العديد من الدول منذ العصور الوسطى الاوربية ، ليكون احتلال الحلفاء اعقاب الحرب العالمية الأولى من ضمنها ، حيث جردت المنطقة من السلاح بموجب معاهدة فرساي ، ثم لوكارنو في عام ١٩٢٥ ، لتستعيد تسحها عام ١٩٣٦ ، قبل قيام الحرب العالمية الثانية بثلاث سنوات. للتفاصيل ينظر:

Der Landeszentrale für Politische Bildung , Vergangenheit Entdecken (Heimatbuch Rheinland-Pfalz) , (Mainz: Neustadt an der. Weinstrasse Meininger , 1984).

(١١) خطة يونغ: هي عبارة عن برنامج لتسوية التعويضات المفروضة على المانيا اعقاب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ ، تم تقديمها من قبل لجنة يترأسها الدبلوماسي والصناعي الامريكي أوين دارين يونغ Owen D. Young ، وسميت بذلك الاسم نسبت اليه ، قدمت في عام ١٩٢٩، وفحواها

تخفيض المدفوعات الالمانية بنسبة ٢٠ بالمئة ، بعد ان اثبتت عدم قدرتها على دفع التعويضات بالطريقة التي حددتها خطة داوز Dawes Plan الاقتصادية عام ١٩٢٤، في الوقت الذي كان فيه متبقي على المانيا مبلغ يقدر بـ ١١٢ مليار مارك الماني ، على ان تكون الدفعة السنوية بمقدار مليارى مارك ، على ان تنتهي من التسديد في عام ١٩٨٨. للتفاصيل ينظر:

Pierre Cyrille Hautcoeu , La Crise de 1929 , 2001 , p.12.

(12) Emmanuel Bourdoncle, Le désarmement dans le cadre de la SDN - Commentaire des articles 8 et 9 , (Bruxelles: Bruylant , 2014) , p.25.

(13) Arnold J. Toynbee , Survey of International Affairs 1932 , Op. Cit , p.197.

(14) Thomas Richard Davies, The Possibilities of Transnational Activism (The Campaign for Disarmament between the Two World Wars), Vol. 2, (Boston: Martinus Nighoff Publishers , 2007) , p.118.

(١٥) لويس اوبيرت: مؤرخ اكاديمي تاريخي ، وعضو سابق في الوفد الفرنسي في مؤتمر نزع السلاح ١٩٣٢-١٩٣٤ ، المعقود في جنيف ، كما انه صديق اندريه تارديو ، وكان يعمل في مركز (nerve centre) للسياسة ، الذي انشأه تارديو. ينظر:

Peter Jackson , A Tran-Atlantic Condominium of Democratic Power: The Grand Design for A Post-War Order In French Policy At The Paris Peace Conference , 2015, p.16 ؛ Robert Boyce , French Foreign and Defence Policy 1918-1940 (The decline and fall of a great power) , (London: Routledge , 1998) , p.247.

(16) Thomas R. Davies , France and the World Disarmament Conference of 1932-1934 , 2010 , p.766.

(١٧) ريمون بوانكاريه: سياسي فرنسي ، ولد عام ١٨٦٠ في بلدة بارلي دو ، الواقعة في منطقة اللورين (شمال شرق فرنسا) ، درس القانون في كلية الحقوق الموجودة بباريس ، دخل عالم السياسة عام ١٨٨٧، من خلال انتخابه نائباً عن ميوز (موجودة في الجزء الفرنسي للورين) ، ثم مقرراً في للجنة المالية عام ١٨٩٢ ووزيراً للتعليم عام ١٨٩٣، ثم المالية عام ١٨٩٤، ليعقبها وزارة التعليم مرة اخرى عام ١٨٩٥،= =ليتولى فيما بعد منصب وزارة الخارجية عام ١٩١٢ ، ورئيساً للجمهورية ١٩١٣-١٩٢٠ ، لينتخب عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٢٠ ، اعقبها توليه رئاسة وزراء فرنسا ثلاث مرات ١٩١٢-١٩١٣ ، و١٩٢٢-١٩٢٤ ،و١٩٢٦-١٩٢٩ ، عرف باعتداله ، ورغبته في ايجاد التقارب مع بريطاني وروسيا ، مع استخدامه اسلوب القوة مع المانيا ، وتهديده بشن حرباً جديدة عليها في حال رفضها دفع التعويضات ، وهو ما حدث عند احتلال الرور عام ١٩٢٣-١٩٢٤ ، توفي عام ١٩٣٤. ينظر:

J. F. V. Keiger , Raymond Poincaré , (Cambridge: Press Syndicate of the University of Cambridge , 1997).

(١٨) الكسندر ميللر: سياسي فرنسي ، محامي وصحفي ، ولد عام ١٨٥٩ في باريس ، نتخب عام ١٨٨٤ مستشاراً لمدينة باريس، تولى وزارة التجارة ١٨٩٩-١٩٠٢ ، ذو توجه اشتراكي في البداية ، ليغير توجهه إلى الاعتدال ،تولى منصب وزارة الاشغال العامة في حكومة بريانـد عام ١٩١٠ ، ثم وزيراً للحرب ١٩١٢ ،

ووزيراً لخارجية عام ١٩١٩ ، ورئيساً للجمهورية ١٩٢٠-١٩٢٤ ، لينتخب عضواً في مجلس الشيوخ الفرنسي للمدة ١٩٢٧-١٩٤٠ ، توفي عام ١٩٤٣. ينظر:

Leslie Derfler, Alexandre Millerand (The Socialist Years), (Paris: Mouton & Co. , 1977).

(١٩) مجموعة من التحالفات الثنائية ، التي عقدتها فرنسا مع بعض دول أوربا الوسطى ، وهي بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، رومانيا ، ويوغسلافيا ؛ بهدف ضمان تأييدها في حال تعرضها لهجوم المانيا أو الاتحاد السوفيتي ، المتعاون معها حينها ، اعقاب الحرب العالمية الأولى. ينظر:

Emmanuel Bourdoncle , Op. Cit , p.25.

(20) Machiko Kojima , La dialectique entre la sécurité et le désarmement dans la diplomatie française 1899-1955 , Nucb Journal OF Economics , Vol. 59 , N° 2 , N.P. , 2015 , p.152-153.

(٢١) بيير لافال: محامي وسياسي فرنسي ، ولد عام ١٨٨٥ ، في مدينة شاتيلدون ، الموجودة وسط فرنسا ، ذو توجه اشتراكي ومنتمي إلى الحزب الاشتراكي ، الذي انتخب عنه عضواً في مجلس النواب عام ١٩١٤ ، الا انه استقل بحلول عام ١٩١٩ ، وعاد لى مجلس النواب كمستقل ، تسلم عدة مناصب وزارية منها ، وزارة الاشغال العامة ، ووزارة العدل ، ووزارة العمل ، حتى تسلمه منصب رئاسة الوزراء للفترة ١٩٣١-١٩٣٢، اعقبها تسلمه منصب وزارة المستعمرات ثم الخارجية خلال عام ١٩٣٤ ، ليتسلم رئاسة الحكومة الفرنسية عام ١٩٣٥ ، والفترة تموز ١٩٤٠- كانون الأول ١٩٤٠ ، ١٩٤٢-١٩٤٤ ، عرف بسياسته لاسترضاء النظام الفيشي ، والمانيا ، حيث عمل على تهجير اليهود الذين لا يمتلكون الجنسية الفرنسية ، ليتهم بتهمة الخيانة ، ويعدم رمياً بالرصاص في عهد حكومة شارل ديغول عام ١٩٤٥. للتفاصيل ينظر:

André Chénier , Laval Parle (Notes et mémoires rédigés par Pierre Laval dans sa cellule, avec une préface de sa fille et de nombreux documents inédits) , (Paris: La Diffusion du Livre et Librairie CH. Béranger - Lieu d'édition , 1948).

(٢٢) يمثل اليمين الحزب الراديكالي الفرنسي الذي تأسس عام ١٩٠١ حتى عام ١٩٤٠ ، حزباً ليبرالياً ، يدعم مبادئ الملكية الخاصة ، والعدالة الاجتماعية ، والعلمانية ، قاعدته الطبقة المتوسطة ، فضلاً عن نجاحه باجتذاب ٢٠-٢٥٪ من النواب المنتخبين في سنوات ما بين الحربين ؛ اما احزاب اليسار فقد مثلها الاشتراكيون والشيوعيون. للتفاصيل ينظر:

Julian Jackson, The politics of depression in France 1932-1936, (Cambridge: Cambridge University Press , 1985) , p.35-53.

(٢٣) المجلس الاعلى للدفاع الوطني: وهو هيئة للتنسيق السياسي العسكري ، وتنظيم السلطات العامة ، انشأت عام ١٩٠٦ ، برئاسة رئيس الدولة ، ويجمع بينه و وزراء الخارجية والحرب والبحرية والمالية والمستعمرات ، كما يشارك للاستشارة رئاسة الاركان العامة للجيش والبحري ، ليستبدلها تارديو في ٢٩ اذار ١٩٣٢ ، عند توليه رئاسة الوزراء، باللجنة العسكرية العليا ، والتي تتألف من رئيس الوزراء ونائبيه ، مع رئيس هيئة الاركان العامة، وتشكل من حيث المبدأ بداية اللجنة التنفيذية. للتفاصيل ينظر:

Cairn. Info (Journal), Bernard Serrigny, L'Organisation De Notre Défense Nationale, N.d , P.30-32 ؛ Philip.e Vial , Unifier La Défense 1932-1961, N° 21, 2012 , p.15.

(٢٤) جوزيف بول بونكور (١٨٧٣-١٩٧٢): محامي ، اشتراكي ، وسياسي فرنسي ، ولد عام ١٨٧٣ في مدينة سان ايجان الفرنسية ، برز في عالم السياسة عام ١٩٢٤ ، حيث انتخب عضواً في مجلس النواب في لجنة الجيش ، ومسؤولاً عن الشؤون الخارجية ، ليصبح في عام ١٩٣٢ مندوباً دائم لبلاده في عصبة الامم ، ووزيراً للحرب في السنة نفسها ، ثم رئيساً لوزراء في ١٨ كانون الأول ١٩٣٢-٢٨ كانون الثاني ١٩٣٣ ، اعقبها وزيراً للخارجية حتى عام ١٩٣٤، ليتولى بعدها مناصب سياسية عدة حتى استقالته عن الحياة السياسية عام ١٩٤٨ ، وتوجه إلى العمل في مجال حقوق الانسان ورئاسة الاتحاد الدولي لحقوق الانسان ، حتى وفاته عام ١٩٧٢. للتفاصيل ينظر:

Matthieu Boisdron , Les 100 ans Du Procès Villain: Paul-Boncour , Avocat de Jaurè, 2019.

(25) Thomas Richard Davies , Op. Cit , p.118-119.

(26) Le Temps (Journal) , La Conférence Du Désarmement à Genève (Séance Du 8 Février Matin) (Le projet français et l'opinion étrangère (En Grande-Bretagne) , N° 25734 , Paris , 9 , Fevrier , 1932 , p.2.

(٢٧) جون سايمون: ولد السياسي البريطاني جون السيروك سايمون أو فيسكونت سايمون ، عام ١٨٧٣ ، في مدينة موس سايد ، الواقعة في مقاطعة مانشستر ، درس القانون ، وتخرج منه عام ١٨٩٦ ، ومارس الكتابة في الصحف ، منها صحيفة الجارديان البريطانية ، بدأ حياته السياسية عام ١٩٠٦ ، ليبرالياً في مجلس العموم البريطاني ، تم تعيينه كمدعي عام (المستشار القانوني للحكومة) ، عام ١٩١٣-١٩١٥ ، وحصل على مكاناً في مجل الوزراء حينها ، اعقبها توليه منصب وزير الداخلية عام ١٩١٥ حتى عام ١٩١٦ ، تولى منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية ١٩٣١-١٩٣٥ ، ثم وزيراً للداخلية ١٩٣٥-١٩٣٧، ووزيراً للخزانة ١٩٣٧-١٩٤٠ ، اعقبها منصب اللورد المستشار الاعلى لبريطانيا العظمى (عضو في مجلس الوزراء ، ومسؤول عن المحاكم واستقلاليتها) للفترة ١٩٤٠-١٩٤٥ ، توفي عام ١٩٥٤. ينظر:

Jonathan Schneer , Ministers At War (Wiston Churchill and His War Cabinet) , (London: One World Publications , 2015) , p.15.

(28) League of Nation , R. C. for the Reduction and Limitation of Armaments (Verbatim Records of Plenary Meetings) , Op. Cit , p.57-58.

(29) D. D. I. , Vol. XI , No. 206 , Ap.unto Del Ministro Degli esteri , Grandi , Sul Colloquio Col Segretario Di Stato Agli Esteri Inglese , Simon , Ginevra , 11 , febbraio , 1932 , p.343.

(30) Le Temps (Journal) , La Conférence Du Désarmement à Genève (Une Allocution De M. André Tardieu) (Aux États-Unis (On mande de Washington) , N° 25733 , Paris , 8 , Fevrier , 1932 , p.1.

(٣١) هيو جيسون (١٨٨٣-١٩٥٤): دبلوماسي امريكي وناشط في مجال نزع السلاح ، وزيراً للولايات المتحدة خلال محادثات مؤتمر جنيف البحري عام ١٩٢٧ ، ولد في لوس انجلس عام ١٨٨٣ ، بعد ان اكمل دراسته للعلوم السياسية عام ١٩٠٧ في باريس ، دخل للعمل في وزارة الخارجية في العشرينات ، وتولى عدة مناصب في السفارة الامريكية ووزارة الخارجية ، كان ابرزها تعيينه اول وزير امريكي مفوض في بولندا عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٢٤ ، ثم تعيينه وزيراً في سويسرا في محادثات اللجنة التحضيرية ١٩٢٦-١٩٣١ ، عرف

عنه بمواقفه لإغاثة اللاجئين والمهاجرين والمجاعة في اوربا ، وترأس عدة منظمات عدة للقيام بمساعدتهم ، توفي عام ١٩٥٤. للتفاصيل ينظر:

Linda M. Bernard and Beaudry R. Allen , Register of the Hugh Gibson papers Stanford university , Stanford , 1998 , p.3-4.

(32) F. R. U. S. , Vol. I , No. 12 , Address Delivered by Mr. Hugh S. Gibson, Acting Chairman of the American Delegation, at the General Disarmament Conference, Geneva , 9 , February , 1932 , p.30.

(33)La Conférence Du Désarmement à Genève (Une Allocution De M. André Tardieu) (Commentaires de la presse) , Le Temps (Journal) , N° 25733 , Paris , 8 , Fevrier , 1932 , p.1.

(٣٤) هاينريش برونينغ: سياسي الماني ، ولد عام ١٨٨٥ ، في مدينة مونستر البروسية ، درس المحاماة والتاريخ والفلسفة والعلوم السياسية ، ليظهر اسمه في عالم السياسة ، عند انتخابه في الرايخستاغ (مجلس النواب) عام ١٩٢٤ ، ويبرز بصورة واضحة عند توليه منصب المستشار لجمهورية فايمار للفترة ١٩٣٣-١٩٣٢ ، والذي كان ابرز ما يواجهه خلالها الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٢ ، والتي حاول تداركها من خلال سلسلة من القرارات التي ادت في النهاية إلى الاطاحة بمنصبه ، وكانت السبب في اضعاف وسقوط الجمهورية ، مثلتها تضييق الائتمان ، واستعادة الزيادات في الاجور والمرتبات ، الامر الذي زاد البطالة ، والتي حاول احتوائها من خلال توزيع الاراضي للعاطلين عن العمل ، فأختلف مع الرئيس بول فون هندنبرغ وملاك الاراضي ، في الوقت الذي دعت سياسته الخارجية إلى تخفيف عبئ التعويضات ، ومحاولات مساواة المانيا مع دول أوربا في التسلح ، ومع فشل جميع ذلك استقال من منصبه ، لينتقل إلى الاستقرار في الولايات المتحدة الامريكية ، حيث تولى التدريس في جامعة هارفرد ، حتى وفاته عام ١٩٧٠. ينظر:

William L. Patch , Heinrich Brüning and the Dissolution of the Weimar Republic , (Cambridge: Cambridge University Press , 1998) , p.15-52.

(35) League of Nation , Records of the conference for the Reduction and Limitation of Armaments (Verbatim Records of Plenary Meetings) , Op. Cit , p.66-70.

(36)La Conférence Du Désarmement à Genève (Une Allocution De M. André Tardieu) (En Italie) , Le Temps (Journal), N° 25733, Paris, 8 , Fevrier , 1932 , p.1.

(37)La Conférence Du Désarmement à Genève (Un Entretien Avec M. Benés) (La presse italienne et le projet français) , Le Temps (Journal) , N° 25735 , Paris , 10 Fevrier , 1932 , p.1.

(٣٨) داينو غراندي (١٨٩٥-١٩٨٨): سياسي ايطالي ولد عام ١٨٩٥ في مدينة موردانو الايطالية ، درس القانون والاقتصاد ، كان معجباً بشخصية بنيتو موسوليني ، فانجرف إلى تيار اليسار السياسي ، تمكن بعد سيطرة الفاشيون على ايطاليا عام ١٩٢٢ ، من ان يصبح وكيلاً لوزارة الداخلية ، ثم وزيراً للخارجية عام١٩٢٩-١٩٣٢ ، اعقبها دبلوماسياً وسفيراً لبلاده لدى بريطانيا للفترة ١٩٣٢-١٩٣٩،= =وغيرها من الدول ، كان لمعارضته القوانين العنصرية الايطالية لعام ١٩٣٨ ، والموجهة تحديداً ضد اليهود الايطاليين ، ومعارضته دخول بلاده الحرب العالمية الثانية ؛ لما جرته الحرب التي سبقتها من خراب ، اثراً كبيراً سحب

ثقة مجلس الوزراء به ام ١٩٤٣ ، وبعد فترة من الملاحقة الفاشية ، توفي غراندي في بولونيا عام ١٩٨٨. للتفاصيل ينظر:

Alessandro Prest , Dino Grandi: A Palazzo Chigi La Politica del Peso Determinante , Università Degli Studi Di Milano , Facoltà di Politiche , Economiche, Esociali, 2017.

(39) F. R. U. S. , Vol. I , No. 16 , The Acting Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State , Geneva , 11 , February , 1932 , p.33

(٤٠) مكسيم ليتفينوف (١٨٧٦ - ١٩٥١): سياسي ودبلوماسي بلشفس سوفيتي ، ولد عام ١٨٧٦ ، في مدينة بياليستوك Bialystok ، الواقعة شمال شرق بولندا ، الواقعة تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي ، مارس العمل الدبلوماسي خلال عشرينات القرن العشرين ، بعد ان تم تعيينه ممثلاً مفوض للحكومة السوفيتية من قبل مجلس مفوضي الشعب ، الذي تشكل اعقاب ثورة اكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧ ، ليتم تعيينه مفوض الشعب للشؤون الخارجية منذ عام ١٩٣٠ وحتى عام ١٩٣٩ ، عرف خلالها بتأييده الشديد للاتفاقيات الدبلوماسية التي تؤدي إلى تحقيق نزع السلاح ، ليصبح اعقابها سفيراً لبلاده لدى الولايات المتحدة الامريكية للمدة ١٩٤١-١٩٤٣ ، توفي عام ١٩٥١. للتفاصيل ينظر:

Zinovy Sheinis , Maxim Litvinov , (Moscow: Progress Publishers , 1990).

(41) Анджей Мацей Бжезиньски , Фрaнцузско- Советские расхождения По Делу Разоружения В Период Между Двумя Войнами , Acta Universiä Lodziensis Folia Historica (Journal) , Lodz , NO. 51, 1994 , p.115.

(42) Д. В. П. СССР. , Том 12 , № 75 , Речь Председателя Советской Делегации М. М. Литвинова на Плеиарием Заседаиии Конфереиции по Сокращеиию Ограничению Вооружений , 11 , Февраля , 1932 , CC103-104,106.

(43)Та же, C108 ؛ F. R. U. S. , Vol. I , No. 16 , The Acting Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State , Geneva , 11 , February , 1932 , p.34.

(٤٤) رودولف نادوليني (١٨٧٣-١٩٥٣): دبلوماسي وضابط عسكري الماني ، ولد عام ١٨٧٣ في قرية ستيرلويكي ويلكي الواقعة شرق بروسيا (شمال بولندا حالياً)، كان يعمل في هيئة الاركان العامة الالمانية، إلى جانب كونه سفيراً لبلاده في تركيا، والاتحاد السوفيتي، فضلاً عن رئاسته للوفد الالماني في مؤتمر نزع السلاح ١٩٣٢-١٩٣٤ ، تمثلت سياسته في محاولة تحقيق التقارب بين المانيا والاتحاد السوفيتي، حتى تركه العمل الدبلوماسي اثر وصول هتلر، وسياسته المعادية إلى الاتحاد السوفيتي، توفي عام ١٩٥٣. ينظر:

Jefferson Adams, Historical Dictionary of German Intelligence, (Lanham: The Scarecrow Press , 2009) , P.315-316 ؛ Michael Jonas Und Jan Zinke , Wir standen mit der Zukunft im Bunde (Rudolf Nadolny, das Auswärtige Amt und die deutsche Persienpolitik im Ersten Weltkrieg) , 2014 , p.61.

(45) League of Nation , R. C. for the Reduction and Limitation of Armaments (Verbatim Records of Plenary Meetings) , Op. Cit , p.143-144.

(46) John W. Wheeler-Bennett , Documents on International Affairs 1932 , (London: Humphrey Milford , 1933) , p.161-162.

(٤٧) الجدول من عمل الباحثة بالاستناد إلى المصدر:=

=F. R. U. S. , Vol. I, No. 25, The Acting Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State , Geneva , 18 , February , 1932 , p.46.
(48) John W. Wheeler-Bennett , Op. Cit , p.162.
(49) League of Nation, R. C. for the Reduction and Limitation of Armaments (Verbatim Records of Plenary Meetings) , Op. Cit , p.147-148.

(٥٠) الجدول من عمل الباحثة بالاستناد إلى المصدر:

F. R. U. S. , Vol. I , No. 24 , The Acting Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State , Geneva , 18 , February, 1932 , p.45.
(51) League of Nation , R. C. for the Reduction and Limitation of Armaments (Verbatim Records of Plenary Meetings) , Op. Cit , p.148.
(52) John W. Wheeler-Bennett , Op. Cit , p.163-164.
(53) Ibid , p.164-165.
(54) League of Nation , R. C. for the Reduction and Limitation of Armaments (Verbatim Records of Plenary Meetings) , Op. Cit , p.144.
(55) F. R. U. S. , Vol. I , No. 24 , The Acting Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State , Geneva , 18 , February, 1932 , p.43.
(56) La Conférence Du Désarmement (à Genève) (Les propositions de la délégation allemande et l'opinion en Allemagne), Le Temps (Journal) , N° 25745 , Paris , 20 , Fevrier , 1932 , p.1.
(57) Nicolas S. Politis and Norman H. Davis, The Problem of Disarmament , International Conciliation (Journal) , No. 298 , (New York: Carnegie Endowment for International Peace , 1934)., p.64-65.

(٥٨) كورت فون شلايشر: قائد عسكري ، وسياسي الماني ، ولد عام ١٨٨٢ ، في مدينة براندنبورغ آن دير هافيل ، وهو ابن الضابط البروسي ، فريدريش فرديناند فون شلايشر ، انظم إلى الجيش الالماني كقائد في هيئة الاركان العامة عام ١٩١٤ ، تولى منصب المستشارية يوم ٥ كانون الأول ١٩٣٢ ، وحتى ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٣ ، وهو اخر من يتسلم هذا المنصب خلال عهد جمهورية فايمار ، ليتم قتله على يد هتلر يوم ٣٠ حزيران عام ١٩٣٤ ، مبرراً ذلك محاولته الانقلاب ضده. للتفاصيل ينظر:

Alexander B. Bitter , Kurt Von Schleicher (The Soldier and Politics in the Run-up to National Socialism: A Case Study of Civil-military Relations) , (Naval Postgraduate School: California , 2013).
(59) Isaac Alteras , The Geneva Disarmament Conference (The German Case) , PHD , The City University of New York , Graduate Faculty in History , New York , 1971 , p.92-93.

(٦٠) فرانز فون بابن: عسكري ، سياسي ، ودبلوماسي الماني ، ولد عام ١٨٧٩ ، في ويستفاليا ، الواقعة شمال غرب المانيا ، عمل في الجيش الامبراطوري الالماني منذ عام ١٨٩٨ ، ليتم ترقيته إلى ضاب في الاركان العامة، وبقي في السلك العسكري ، حتى توليه المستشارية الالمانية للفترة ٣٠ ايار-١٧ تشرين الثاني ١٩٣٢ ، قام بانقلاب الاشتراكية الديمقراطية عام ١٩٣٢ ، في دولة بروسيا الحرة الديمقراطية التي تأسست اعقاب الحرب العامية الأولى ، والثورة الالمانية عام ١٩١٨ ، لتصبح تحت الحكم المباشر لجمهورية فايمار ، استبعد من قبل هيندنبرغ ، اعقاب فشله في الحصول على دعم قوي في الرايخستاغ (مجلس النواب) ، ليعين محله الجنرال كورت فون شلايشر ، ليعود بعده إلى السلطة على امل السيطرة على ادولف هتلر، بعد ان نجح في اقناع

هيندنبرغ ، بإعطاء هتلر منصب المستشارية ، وتعيين فون نائب= =المستشار، الا ان آماله فشلت ، حيث بدأ عهد السيطرة النازية، ليتولى اعقاب ذلك منصب السفير لبلده عام ١٩٣٤ في فينا ثم انقرة، حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، توفي عام ١٩٦٩. للتفاصيل ينظر:

Larry Eugene Jones , Franz Von Papen (The German Center Party and the Failure of Catholic Conservatism in the Weimar Republic) , Central Eugene Jones (Journal) , Vol. 38 , No. 2 , 2005 , p.191-217.

(٦١) ادولف هتلر: سياسي الماني وزعيم الحزب النازي، ولد عام ١٨٨٩ في النمسا، في منطقة بالقرب من مدينة لينز الواقعة في وسط شمال النمسا، انتقل هتلر إلى المانيا عام ١٩١٣ ، ليتم تجنيده في الجيش الالماني عند اندلاع الحرب العالمية الأولى ، اعقابها انظم هتلر إلى حزب العمال الالماني عام ١٩١٩ ، وتولى رئاسته عام ١٩٢١ ، وفي عام ١٩٢٣ حاول الانقلاب على السلطة ، الا انه فشل ، ودخل السجن اثر ذلك ، والذي خلاله الف كتابه الشهير " كفاحي " ، وبعد اطلاق سراحه عام ١٩٢٤ ، حصل على تأييد شعبي واسع ، على اثر مهاجمته معاهدة فرساي ، ليعود إلى حزب العمال ويغير تسميته إلى حزب العمال الالماني الاشتراكي الوطني ، أو الحزب النازي ، وبدعم فرانز فون بابن ، نجح في اقناع هيندنبرغ ليستلم هتلر ذلك المنصب في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣ ، للتحول جمهورية فايمار إلى المانيا النازية ويبدأ عهداً جديد يتخلص فيه من بنود فرساي ، ويعيد تسلح المانيا من جديد ، ليعود لسياسته العدوانية قيام الحرب العالمية الثانية ، وخسارة المانية ، وبالتالي انتحاره عام ١٩٤٥. للتفاصيل ينظر:

John Toland , Adolf Hitler ,Vol. II , (New York: Doubleday Company , Inc. , 1976).

(٦٢) بول فون هيندنبرغ: قائد عسكري وسياسي الماني ، ولد عام ١٨٤٧ ، في مدينة بوزين البروسية ، انظم إلى الجيش البروسي عام ١٨٦٦ ضد النمساويين ، وضد الفرنسيين في الحرب البروسية الفرنسية ١٨٧٠-١٨٧١ ، تقاعد عام ١٩١١ ، الا انه استدعي إلى الحياة العسكرية بعد الحرب العالمية الأولى ، ليتولى رئاسة الجيش الالماني ، ليتقاعد مرة اخرى عام ١٩١٩ ، ومن ثم يعود إلى الحياة السياسية ، لكن هذه المرة رئيساً لجمهورية فايمار ، وبقي في الرئاسة حتى وفاته عام ١٩٣٤. للتفاصيل ينظر:

Russell A. Berman , Paul Von Hindenburg , (New York: Chelsea House , 1987).

(63) Arnold J. Toynbee , Op. Cit , p.260.

(64) D. D. I. , Vol. XII , No. 179 , L'ambasilatore A Berlino , Orsini Baroni , AL Capo Del Governo E Ministro Degli Esteri, Mussolini, Berlino, 29, luglio, 1932, p.259.

(٦٥) كونستانتين فون نيوارث: دبلوماسي الماني ، ولد عام ١٨٧٣ ، وبدأ حياته الدبلوماسية عام ١٩٠١ ، تم تعيينه سفيراً في ايطاليا ، وبريطانيا ، كما تم تعيينه وزيراً للخارجية خلال عهد فرانز فون بابن عام ١٩٣٢ ، وبقي فيها حتى بعد وصول هتلر إلى السلطة ، لعب دوراً كبيراً في تقويض معاهدة فرساي ، وامام اختلاف الايدلوجيات بينه وبين هتلر ، ابعد عن وزارة الخارجية عام ١٩٣٨ ، ليحل محله رينتروب ، توفي عام ١٩٥٦. للتفاصيل ينظر:

John L. Heineman , Hitler’s First Foreign Minister: Constantin Freiherr Von Neurath, Diplomat and Statesman , The Journal Modern History , Books Reviews , Los Angeles , 1979 , p.754-760.

(66) D. D. I. , Vol. XII , No. 228 , Colloquio Fra Il Capo Gabinetto , Aloisi , E L'Incaricato D'Affari Di Francia A Roma , Dampierre , Roma , 29 , agosto , 1932 , p.328.
(67) D. D. I. , Vol. XII , No. 230 , IL Sottosegretario Agli Esteri , Suvich , Agli Ambasciatori A Berlino , orsini Baroni , A Londra , Grandi , A Parigi , Manzoni , E A Washington , De Martino , Roma, 30 , agosto , 1932 , p.329.
(68) Foreign Policy Reports , The World Disarmament Conference (17 March 1932 - January 1933) , Vol. VIII , No. 23 , (New York: The Foreign Policy Association, 1933) , p.272.
(69) F. R. U. S. , Vol. I , No. 216 , The Minister in Switzerland (Wilson) to the Secretary of State , Berne, 14 , September , 1932 , p.329.
(70) Foreign Policy Reports , Op. Cit , p.273.

قائمة المصادر

أولاً: محاضر المؤتمر:

1- League of Nation , R. C. for the Reduction and Limitation of Armaments (Verbatim Records of Plenary Meetings) , Series A , Vol. I , (Geneva: League of Nations Publications , 1932).

ثانياً: الوثائق المنشورة:

أ- وثائق وزارة الخارجية الامريكية:

-The Foreign Relations of the United States (F. R. U. S.):-

1- F. R. U. S. , Vol. I , No. 12 , Address Delivered by Mr. Hugh S. Gibson, Acting Chairman of the American Delegation, at the General Disarmament Conference, Geneva , 9 , February , 1932.
2- F. R. U. S. , Vol. I , No. 16 , The Acting Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State , Geneva , 11 , February , 1932.
3- F. R. U. S. , Vol. I , No. 216 , The Minister in Switzerland (Wilson) to the Secretary of State , Berne, 14 , September , 1932.
4- F. R. U. S. , Vol. I , No. 24 , The Acting Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State , Geneva , 18 , February, 1932.
5- F. R. U. S. , Vol. I , No. 25 , The Acting Chairman of the American Delegation (Gibson) to the Secretary of State , Geneva , 18 , February , 1932.

ب- وثائق الدبلوماسيين الايطاليين:-

-I Documenti Diplomatici Italiani (D. D. I.)

1- D. D. I. , Vol. XI , No. 206 , Ap.unto Del Ministro Degli esteri , Grandi , Sul Colloquio Col Segretario Di Stato Agli Esteri Inglese , Simon , Ginevra , 11 , febbraio , 1932.
2- D. D. I. , Vol. XII , No. 179 , L'ambasilatore A Berlino , Orsini Baroni , AL Capo Del Governo E Ministro Degli Esteri, Mussolini, Berlino , 29 , luglio, 1932.

3- D. D. I. , Vol. XII , No. 228 , Colloquio Fra Il Capo Gabinetto , Aloisi , E L'Incaricato D'Affari Di Francia A Roma , Dampierre , Roma , 29 , agosto , 1932.
4- D. D. I. , Vol. XII , No. 230 , IL Sottosegretario Agli Esteri , Suvich , Agli Ambasciatori A Berlino , orsini Baroni , A Londra , Grandi , A Parigi , Manzoni , E A Washington , De Martino , Roma, 30 , agosto , 1932.

ت- وثائق السياسة الخارجية لأتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية:-

-Документы Внешней Политики СССР(Д. В. П. СССР.)

1- Д. В. П. СССР. , Том 12 , № 75 , Речь Председателя Советской Делегации М. М. Литвинова на Плеиарием Заседаиии Конфереиции по Сокращеиию Ограничению Вооружений , 11 , Февраля , 1932.

ثالثاً: الكتب الوثائقية الاجنبية:

1- John W. Wheeler-Bennett , Documents on International Affairs 1932 , (London: Humphrey Milford , 1933).

رابعاً: الرسائل والاطاريح الاجنبية:

أ- الاطاريح:-

1- Isaac Alteras , The Geneva Disarmament Conference (The German Case), The City University of New York, Graduate Faculty in History , New York , 1971.

خامساً: الكتب الاجنبية:-

أ- الانكليزية:

2- Alexander B. Bitter, Kurt Von Schleicher (The Soldier and Politics in the Run-up to National Socialism: A Case Study of Civil-military Relations), (California: Naval Postgraduate School, 2013).
3- Foreign Policy Reports , The World Disarmament Conference (17 March 1932 - January 1933) , Vol. VIII , No. 23 , (New York: The Foreign Policy Association, 1933).
4- J. F. V. Keiger , Raymond Poincaré , (Cambridge: Press Syndicate of the University of Cambridge , 1997).
5- Jefferson Adams , Historical Dictionary of German Intelligence , (Lanham: The Scarecrow Press , 2009).
6- John Toland , Adolf Hitler ,Vol. II , (New York: Doubleday Company , Inc. , 1976).
7- Jonathan Schneer , Ministers At War (Wiston Churchill and His War Cabinet) , (London: One World Publications , 2015).
8- Julian Jackson, The politics of depression in France 1932-1936, (Cambridge: Cambridge University Press , 1985).
9- Leslie Derfler, Alexandre Millerand (The Socialist Years), (Paris: Mouton & Co. , 1977).

10- Nicolas S. Politis and Norman H. Davis, The Problem of Disarmament, International Conciliation (Journal) , No. 298 , (New York: Carnegie Endowment for International Peace , 1934).
11- Nicolas S. Politis and Norman H. Davis, The Problem of Disarmament , International Conciliation (Journal) , No. 298 , (New York: Carnegie Endowment for International Peace , 1934).
12- Robert Boyce , French Foreign and Defence Policy 1918-1940 (The decline and fall of a great power) , (London: Routledge , 1998).
13- Russell A. Berman , Paul Von Hindenburg , (New York: Chelsea House , 1987).
14- Thomas Richard Davies , The Possibilities of Transnational Activism (The Campaign for Disarmament between the Two World Wars) , Vol. 2 , (Boston: Martinus Nighoff Publishers , 2007).
15- William L. Patch , Heinrich Brüning and the Dissolution of the Weimar Republic , (Cambridge: Cambridge University Press , 1998).
16- Zinovy Sheinis , Maxim Litvinov, (Moscow: Progress Publishers, 1990).

ب- الفرنسية:-

1- André Chénier , Laval Parle (Notes et mémoires rédigés par Pierre Laval dans sa cellule, avec une préface de sa fille et de nombreux documents inédits) , (Paris: La Diffusion du Livre et Librairie CH. Béranger - Lieu d'édition , 1948).

ج- الالمانية:-

1- Der Landeszentrale für Politische Bildung , Vergangenheit Entdecken (Heimatbuch Rheinland-Pfalz), (Mainz: Neustadt an der. Weinstrasse Meininger , 1984).

سادساً: الدوريات والبحوث الاجنبية:-

أ- الدوريات:-

1- Arnold J. Toynbee , Survey of International Affairs 1932, (London: Humphrey Milford , 1933).

ب- البحوث الاجنبية

١- الانكليزية:-

1- Giancarlo T. Tomezzoli , The WWII German Heavy Artillery Battery AV67 of Cleusfoz (Finistère - FR) , Sientific Research Publishing , 2017.
2- John L. Heineman , Hitler’s First Foreign Minister: Constantin Freiherr Von Neurath , Diplomat and Statesman , The Journal Modern History , Books Reviews , Los Angeles , 1979.
3- Linda M. Bernard and Beaudry R. Allen , Register of the Hugh Gibson papers Stanford university , Stanford , 1998.

4- Peter Jackson , A Tran-Atlantic Condominium of Democratic Power: The Grand Design for A Post-War Order In French Policy At The Paris Peace Conference , 2015.
5- Thomas R. Davies, France and the World Disarmament Conference of 1932-1934 , 2010.

٢- الفرنسية:-

1- Bernard Serrigny, L'Organisation De Notre Défense Nationale, N.d.
2- Matthieu Boisdron , Les 100 ans Du Procès Villain: Paul-Boncour, Avocat de Jaurè, 2019.
3- Maxime Tandonnet, André Tardieu: I'homme En Avance de deux Républiques Sur Son Temps , 2019.
4- Pierre Cyrille Hautcoeu , La Crise de 1929 , 2001 , p.12.

٣- الالمانية:-

1- Michael Jonas Und Jan Zinke , Wir standen mit der Zukunft im Bunde (Rudolf Nadolny, das Auswärtige Amt und die deutsche Persienpolitik im Ersten Weltkrieg) , 2014.

٤- الايطالية:-

1- Alessandro Prest , Dino Grandi: A Palazzo Chigi La Politica del Peso Determinante , Università Degli Studi Di Milano , Facoltà di Politiche , Economiche, Esociali, 2017.

سابعاً: الجرائد والمجلات الاجنبية:-

أ-الجرائد:-

١-الفرنسية

1- Le Temps, N° (25732 , 25733 , 25734, 25735 , 25745) Paris, 1932.

ب-المجلات:-

١-الانكليزية:-

1- Acta Universiä Lodziensis Folia Historica (Journal) , Lodz , No. 51, 1994.
2- Cairn. Info (Journal), N° 21, 2012.
3- Central Eugene Jones, Vol. 38 , No. 2 , 2005.
4- Nucb Journal OF Economics , Vol. 59 , N° 2 , N.P. , 2015.
5- The Journal of International Social Research , Vol. 12 , No. 62 , New York , 2019.